The Study and Review of the Controversial Opinions of Grammarians concerning the Definite Article ‘al’

Rasool Dehghanzad *
MohammadKazem Tavakooli Islami**

Abstract

The definite article ‘al’ is one of the controversial issues of Arabic language. A classical debate in regards to ‘al’ is whether the hamza is volatile or not. Some believe that the hamza is volatile. In this opinion, the hamza neither is part of ‘al’ nor contributes to the definiteness of the following word. On the other hand, some consider the hamza not to be volatile. Some do not consider the hamza volatile and assert that it contributes to the definiteness of the following word. Others assert that the hamza contributes to the definiteness of the following word but is still volatile. In this regard, the purpose of this article is to study, compare, and analyze the differences between the grammarians and finally with the use of a descriptive-analytical approach to reach to the most accurate view on the hamza of ‘al’ and definiteness of the following word. One of the most important findings of this study is that the ‘laam’ contributes to the definiteness of the following word and ‘al’ is volatile. The reason for preferring this opinion among the different opinions of grammarians is that this opinion is more powerful and its evidence is mastered and its reliance is on some fundamental syntactic evidence.

Keywords: Definite Article ‘al’, Opinions, Evidences, Singularity, Binary.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

* Assistant Professor of Arabic Language and Literature, University of Qom, Iran
** Student in the scientific estate Qom, Qom, Iran (Responsible author) tavakkoli2017@yahoo.com
Received: 31/07/2017 Accepted: 07/02/2018
This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

بحوث في اللغة العربية: نصف سنوية علمية محكمة لكلية اللغات الأجنبية بجامعة إصفهان
العدد ١٨ (ربيع وصيف ١٤٣٩هـ. ق/ ١٣٩٧ هـ. ش)، ص ٥٠ ـ ٣٥

دراسة آراء النحاة الخلافيّة في ماهيّة أداة التعريف الحقيقيّة[١]

رسول دهقان ضاد ❖
محمد كاظم توكلي إسلامي❖❖

الملخّص

إنّ من مسائل العربيّة الخلافية هي ماهية أداة التعريف ؛ هل المفيد للتعريف هو الألف واللام بكمالها أم هو اللام بوحدها؟ وهل الهمزة همزة وصل أم هي همزة قطع؟ ذهب عدّة من النحويين إلى أنّ الألف واللام بكمالها تفيد التعريف وهي ثنائية الوضع وهمزتها قطع، ومنهم من ذهب إلى أنّ الألف واللام بكمالها تفيد التعريف وهي ثنائية الوضع إلا أنّ همزتها همزة وصل، وذهب كثيرٌ من متأخّري النحويين من البصريين والكوفيين والأندلسيين إلى أنّ التي تفيد التعريف هي اللام وحدها وهي أحاديّة الوضع.

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى الرأي الأصح في ضوء تبيين الآراء الخلافيّة في هذه المسألة وأدلّة كل واحد منها عبر استخدام منهج يتّصف بطابع وصفي ـ تحليلي يقوم بالمقارنة بين الآراء وتحليلها. ومن أهم ما تتوصّل هذه الدراسة إليه أنّ الأصوب من بين الآراء هو مذهب المتأخرين القاضي بأنّ المفيد للتعريف هو اللام وحدها لأنّه أقوى استدلالاً، أولاً لكون أدلته أتقن وثانياً لاندفاع الاعتراضات الواردة عليه وثالثاً لاستناده إلى بعض الأدلة الأصولية النحوية من القياس الأدون (حمل الضد على الضد)، والاستقراء، ووجود النظير.

المفردات الرئيسية: أداة التعريف (الألف واللام)، الآراء، الأدلّة، أحادية الوضع، ثنائية الوضع

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

١ـ تاريخ التسلم: ١٣٩٦/٥/٩هـ. ش ؛ تاريخ القبول: ١٣٩٦/١١/١٨هـ. ش.

❖ أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة قم. Email: dr_dehghanzad@yahool.com
❖❖ طالب في الحوزة العلمية بقم (الكاتب المسؤول). Email: tavakkoli2017@yahoo.com

١ـ المقدمة

لقد حظي النحو العربي بأهمية بالغة منذ أقدم عصور نشأته وزرع بذره لما له من الأثر العظيم في فهم وتفسير القرآن الكريم، فامتاز إثر ذلك بتباين الآراء. إن تعدد آراء النحويين وتباينها فوائدها عالية شافية للأفكار ونتائجها غالية لافتة للأنظار يؤدي إلى تفكير عميق ومشي سديد واتجاه دقيق، لأنّه يساعد كلّ لبيب في التعرف على مناهج أصحاب الآراء المتباينة ومبانيهم الفكرية المختلفة ويقع نتيجته في إحكام الدرس النحوي وتوطده وتقويم استدلالاته حيث يعطي الدارس مجالاً للابتكار والترجيح والاستنباط. ومن مظاهر تباين آراء النحاة ما نجدها في أداة التعريف. فقد دام الخلاف بين النحاة من متقدميهم ومتأخريهم، ومن بصريهم وكوفيهم في ماهية الأداة هذه. فجنح عدة من المتقدمين إلى أن هذه الأداة ثنائية الوضع والهمزة واللام معتدَّتان في الوضع معاً، وجنح الجمهور إلى أنها أحادية الوضع وهي اللام بوحدها، وينقسم نفس القائلين بثنائية وضعها أيضا إلى من يرى أن الهمزة واللام معا تفيدان التعريف وإلى من يرى أن المفيد لذلك هو اللام وحدها. يعدّ هذا النزاع من أقدم المسائل الخلافية التي شاع البحث عنها بين النحاة حتى نجد فيها رأي الخليل وسيبويه من النحاة القدماء وغيرهما من الكبار. فنرمي في هذه الدراسة إلى استحصال الرأي الحصيف الصائب في ضوء تبيين الآراء الخلافيّة وأدلّة كل واحد منها عبر استخدام منهج يتّصف بطابع وصفي ـ تحليلي يقوم بالمقارنة بين الآراء وتحليلها مرتكزا على بعض قواعد علم أصول النحو، لغالية ثمرات هذا العلم من تنقيح مسائل النحو وتحرير الأدلة وتيسير الترجيح بين الآراء، كما يقول ابن الأنباري: **«وفائدته التعويل فى إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإنّ المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك فى أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب»** (ابن الطيب الفاسي، ٢٠٠٠م، ص٢٢٦). ومع ذلك، يعدّ علم أصول النحو من العلوم المهضوم حقه لقلة استخدامه في الدراسات النحوية مع توفر المجالات فيها لذلك، فإن مما ركّزنا عليه في هذا المقال استخدام بعض قواعده وأدلته وجعلها ميزانا لتقدير سداد المباني وسلامتها وتمييز صائبها عن ضعيفها.

٢ـ خلفيّة البحث

أمّا بالنسبة إلى خلفيّة هذه الدراسة والبحوث التي سبقتها، فلا بدّ أن نقول: إنّ هناك دراسات متعددة كثيرة من الكتب النحوية والمقالات والأطروحات الجامعية التي تدور حول أداة التعريف أو تتحدث في ضمن بعض فصولها حول هذه الأداة، إلّا أنّ كلّها تهدف إلى مجرّد استقصاء وإيضاح أقسام هذه الأداة وتنوّع استخداماتها ولطيف آثارها، فكثيراً ما يرى من الكتب والمقالات ما تقوم بمجرد البحث عن الألف واللام الجنسية والعهدية والماهية، أو تقوم ببيان مختلف معانيها في ضوء القرآن الكريم وتتكلّم حول كيفية تأثير هذه المعاني في ترجمة القرآن وتفسيره، أو تقوم بالمقارنة بين الألف واللام الجنسية والعهدية والماهية بين النحويين والبيانيين وتتكلم حول الفروق الموجودة بين آراء الفريقين في أقسام الألف واللام ومعانيها، ومن تلك الدراسات:

«رسالة في أداة التعريف»، تأليف عيسى بن محمد الصفوي. و«أسرار التنكير والتعريف في الحديث النبوي، دراسة بلاغية تطبيقية تحليلية في صحيح البخاري»، هذه رسالة الدكتوراه أعدّها أحمد محمد النور أحمد بجامعة أم درمان الإسلامية؛ قسم الدراسات الأدبية والنقدية في سنة ٢٠٠٥م، قد بسط الكلام حول ال العهدية والجنسية في الفصل الرابع من هذه الرسالة. و«اختلاف معنايى الف ولام عهد وجنس در تفسير آيات قرآن كريم»، هذه المقالة كتبها سيف علي زاهدي فر وآمنة موسوي شجري وتمّ طبعها في مجلة "صحيفه مبين" في سنة ١٣٩٤ هـ.ش. و«نقش الف ولام تعريف درمعنى آيات باتكيه برتفسير كشاف»، هذه المقالة كتبها مهدي

محمدي نژاد وتمّ طبعها في "كنگره ملى پژوهش‌هاى كاربردى علوم انسانى اسلامى" في سنة ١٣٩٣هـ.ش. و«التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين»، هذه رسالة الماجستير أعدّها نوح عطاالله الصرايرة بجامعة مؤتة ؛ قسم اللغة العربية في سنة ٢٠٠٧م.

أمّا في نطاق ماهية أداة التعريف فلم نعثر على أيّة مقالة اختصت بالبحث عن ماهية أداة التعريف وتحليل الآراء فيها بقدر ما تستحقّ، إلا أنّا قد عثرنا علي مقالتين:

١."أداة التعريف «ال» بين اللغتين العربية والعبرية"، كتبها السيد محمد رضي مصطفوي نيا وأمير صالح معصومي وتم طبعها في "مجلة الجمعية العلمية الإيرانية للغة العربية وآدابها" في سنة ١٣٩٠ ه.ش، العدد٢١، فجعل الكاتب التركيز الخاص في هذه المقالة على المقارنة بين أداة التعريف في العربية والعبرية وبيان أحكامها الخاصة فيهما والجذور المشتركة بينهما، وقد تعرض في أثناء الدراسة على النزاع الموجود في ماهية هذه الأداة بنحو موجز، فأسقط أغلب الأدلة التي تمسك بها أصحاب الآراء الخلافية وأهمها وقطع النظر عن القيام بتحليل الأدلة واختبار قوتها وضعفها بقدر ما يستأهله هذا النزاع ثم أخيرا قد توصل إلى عكس ما سنستنتجه في هذه المقالة حيث مال إلى أن أداة التعريف ثنائية الوضع والهمزة واللام معاً معتدتان في الوضع، تفيدان التعريف.

٢. "«ال» واختلاف پيرامون آن در زبان عربى" ، هذه المقالة كتبها شهريار همّتي باللغة الفارسية وتم طبها في "مجلة الجمعية العلمية الإيرانية للغة العربية وآدابها" في سنة ١٣٩٠ ه.ش، العدد٢٠، قد قام الباحث ببيان أنواع الألف واللام في لسان العرب من الجنس والعهد والماهية والزائدة والموصولة والبحث عن الخلافات الموجودة والآراء الاضطرابية حول كل واحد منها، ثم إنّ من الذي أشار إليه في مقالته هو النزاع في ماهية الألف واللام حيث قدّمه أول المقالة إلا أنه قد اكتفى ببيان الآراء الخلافية وذكر بعض أصحابها، ولم يستعرض أدلة الآراء حتى دليلا واحدا فضلا عن مناقشة الأدلة واختبارها قوة وضعفا وأخيرا لم يستصب أي مذهب من المذاهب.

٣ـ أسئلة البحث

ـ ما هي الآراء في هذه المسألة وما هي أدلتها؟

ـ ما هو الأصوب بين الآراء في هذه المسألة؟

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

٤ـ بيان آراء النحاة في ماهية أداة التعريف وأدلّتها

قبل أن نخوض في صلب بحثنا وبيان الآراء، من الحري أن نلمع باختصار إلى أقسام الألف واللام في اللغة العربية لإعطاء القاري لمحة موجزة بالنسبة إلى ما يبحث عنه عادة في باب أداة التعريف ؛ تنقسم الألف واللام إلى حرفية واسمية، أما الاسمية فهي الألف واللام الموصولة وهي التي تطرأ على أسماء الفاعلين والمفعولين وبعض الصفات المشبهة وتؤول هي مع صلتها بالفعل نحو: "الضارب"، فمعناه: الذي يضرب، وتعتبر "ال" هذه من الموصولات المشتركة تستعمل للمؤنث والمذكر وللمفرد والمثنى والجمع، أما الحرفية فهي تنقسم إلى العهدية والماهية، أما العهدية فهي منقسمة إلى ثلاثة أقسام ؛ ذكرية وحضورية وذهنية، وأما الماهية فهي التي تراد منها حقيقة الجنس من حيث هي هي، فتارة تراد منها الماهية بوحدها وتارة هي مع جميع أفرادها أو بعضها المبهم. فإذا علمنا ذلك فلنبدأ حينئذ بما نقصده في هذه المقالة وهو ماهية أداة التعريف الحقيقية، أهي حرف ثنائية الوضع أم هي أحادية الوضع؟

٤ـ١ رأي الخليل وابن مالك وأدلة هذا الرأي

قد ذهب الخليل من متقدّمي النحويين إلى أنّ أداة التعريف هي حرف ثنائي الوضع والذي يفيد التعريف هو الألف واللام بكمالها لا اللام فقط (الأزهري، ١٤٣٢ه.ق، ج١، ص١٧٩)، وذهب إلى أنّ الهمزة هي همزة قطع في الأصل عوملت غالباً معاملة الوصل لكثرة الاستعمال (ابن مالك، ١٩٨٢م، ج١، ص٣١٩). ولا يكاد يوجد عندنا أيّ نص دال على هذا المذهب منه أقدمَ ممّا يوجد في الكتاب؛ قال سيبويه: **«وزعم الخليل أنّ "الألف واللام" اللتين يعرّفون بهما، حرفٌ واحد كـ"قد"، وأن ليست واحدةٌ منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الإستفهام في قوله: أأريد»** (سيبويه، ١٩٩٢م، ج٣، ص٣٢٤).

فقوله: "حرف واحد كقد" يدلّ على أنّ أداة التعريف عند الخليل ثنائية الوضع، وقوله: **«وأن ليست واحدةٌ منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الإستفهام في قوله: أأريد»** يدل على أنّ الهمزة عنده أصلية لأنّ الهمزة غير المنفصلة ليست إلا الهمزة الأصلية.

وتبع الخليلَ في ذلك ابن مالك من متأخري النحويين، حيث قال: **«على أنّ الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظائر»** (ابن مالك، ١٩٩٠م، ج١، ص٢٥٤).

وهذا الرأي القاضي بأنّ أداة التعريف ثنائية وهمزتها همزة قطع معزوّ أيضاً لابن كيسان من نحاة القرن الرابع (السلسيلي، ١٩٨٦م، ج١، ص٢٦٥)، يقول أبوحيان الأندلسي: **«الثاني: مذهب ابن كيسان: أنّها ثنائية الوضع نحو: "قد" و"هل"»** (أبوحيان، ١٩٩٨م، ج٢، ص٩٨٥).

قد استدلّ أصحاب هذا المذهب لكون الهمزة في "أل" همزةَ قطع بدليلين ولكون أداة التعريف ثنائية الوضع بستة دلائل، أمّا ما استدلّوا به لكون الهمزة همزةَ قطع فهو:

١) أنّه تفتح الهمزة في أداة التعريف، ولو كانت وصلا لم يجز فتحها لأنّ الأصل في همزات الوصل أن تكسر (ناظر الجيش، ٢٠٠٧م، ج٢، ص٨٢٠)، يقول ابن كيسان: **«الدليل على أنّها همزة قطع فتحها، ولو كانت وصلاً لم تفتح»** (أبوحيان، ٢٠٠٠م، ج٣، ص٢٢٢).

٢) أنّه تثبت الهمزة في مواطن كثيرة ينبغي فيها أن تحذف، منها بعد الإستفهام (الرماني، ١٩٨١م، ص٧٠)، نحو قوله تعالى: ﴿**قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الانثَيَيْنِ**﴾ (الأنعام ٦: ١٤٣)، وقوله: ﴿**قُلْ آللّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللّهِ تَفْتَرُونَ**﴾ (يونس١٠: ٥٩)، ومنها بعد حرف النداء، نحو: "يا أللّه"حيث قطعت همزة لفظ الجلالة (المالقي، بلا تا: ص٧٠). ولو كانت الهمزة همزة وصل لم يجز أن تثبت، فلمّا ثبتت الهمزة في الدرج في هذه الأحوال دلّ على انّها همزة قطع.

وأمّا ما استدلّوا به لكون أداة التعريف ثنائية الوضع فهو:

١) أنّه يوقف على "الألف و اللام" (السيوطي، ١٤٣٢ه.ق، ج١، ص٢٥٧). فهذا يدلّ على أنّهما كلمة واحدة مركّبة من حرفين منزّلة منزلة "قد" و"هل" ونحوهما، لأنّ هذه الأداة لو لم تكن ثنائية لما جاز أن يوقف عليها كما لا يوقف على الباء من "بزيد" والكاف من "كعمرو". أمّا كيفية الوقف عليها فإذا اضطرّ الشاعر فصلهما من الكلمة ـ كما تفصل "قد"ـ ويردهما في أوّل الكلمة بعد، كما في قول الراجز:

دع ذا و عجّـــل ذا و ألحقنـــا بذالـــــ بالشـــحم أنّـــا قـــد مللنـــاه بجـــل

(الشنتمري، ٢٠٠٤م، ص٤٧١).

فإفراد الشاعر "ال" في آخر الشطر الأوّل وإعادتها في أوّل الشطر الثاني دليل على أنّ الهمزة واللام جميعاً حرف واحد وأنّ "ال" ثنائية الوضع (الشاطبي، ٢٠٠٧م، ج١، ص٥٥٢).

٢) أنّه تفصل "ال" من مدخوله كثيراً في أنصاف الأبيات نحو:

يـــا خليلـــي اربعـــا واستخبـــرا الـــ ـــــمنزل الـــدارس مـــن حـــي حـــلالِ

مثـــل ســـحق الـــبرد عفـــي بعـــدك الـــ ـــــقطر مغناهـــا وتأويـــب الشـــمال

(شُرّاب، ٢٠٠٧ م، ج٢، ص٣٩٨).

فلو كانت اللام هي وحدها حرف التعريف لما جاز فصلها مما تدخل عليه، إذ لو كانت هي وحدها حرف التعريف لصارت بإزاء النون من "يفعلن" أو الياء من "يضرب"، فلزمها أن لا يفصل بينها وبين ما تطرأ عليه كما لا يفصل بين النون والياء وبين ما تلحقان، فإذا فصل بين "ال" وبين ما تعرّفه هي، فدلّ ذلك على أنّ اللام هي وحدها ليست حرف تعريف وأنّ حرف التعريف هو "الألف و اللام" جميعاً (ابن يعيش، ٢٠٠٧ م، ج٩، ص١٧). ويقول ابن جنّي في بيان دليل من أدلة أصحاب المذهب: **«ولو كانت اللام وحدها حرفاً للتعريف لما جاز فصلها من الكلمة التي عرفتها لاسيما واللّام ساكِنة والساكن لاينوى به الانفصال»** (ابن جنّي، ٢٠٠٧م، ج٢، ص١٦).

٣) أنّه لو كانت اللام وحدها حرف تعريف، لزم أن تكون الهمزة زائدةً وللزمت منه الزيادة في الحروف والزيادة في الحروف ليست بوارد (ابن مالك، ١٩٩٠م، ج١، ص٢٥٤).

وتوضيح ذلك: أنّ الزيادة في الحرف لا تصحّ، لأنّ حروف الحروف كلها أصلية؛ إذ حروف الزيادة التي هي "الهمزة" و"الألف" و"الياء" و"الواو" و"الميم" و"التاء" و"النون" و"السين" و"الهاء" و"اللام" التي تجتمع في "اليوم تنساه" و"سألتمونيها" تختص بالأسماء والأفعال فقط، فأمّا الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة ويحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان على كل حال، كـ"الألف" فلا يجوز أن يحكم عليها في نحو: "ما" و"لا" و"يا" بأنها زائدة بل نحكم عليها بأنها أصلية (الأنباري، ١٩٩٨م، ج١، ص٢٠١).

فإذا تبين أنّ القول بأنّ اللام وحدها حرف تعريف يؤدّي إلى زيادة الهمزة والزيادة لا سبيل لها في الحروف، دلّ ذلك على أنّ "ال" هي ثنائية الوضعن وهي بكمالها تفيد التعريف.

٤) أنّه يكون التعريف نظير التأنيث في الفرعية فيشتركان في استحقاق العلامة والتنكير، نظير التذكير في الأصالة. فينبغي أن يشتركا في الخلوّ من العلامة، فإن وضع للتنكير علامة فحقّها أن تنقص عن علامة التعريف تنبيهاً على أنّ التعريف أحقّ بالعلامة لفرعيته وأصالة التنكير. فإذا كانت للتنكير علامة وكانت هي التنوين وهو موضوعٌ على حرف واحد فتكون علامة التعريف حرفين لتمييز الأصل من الفرع (الأندلسي، ٢٠٠٠م، ج٣، ص٢٢٨).

٥) أنّه يكون التنكير بمثابة الإفراد، لأنّ كليهما أصل. والتعريف بمثابة التثنية، لأنّ كليهما فرع. فكما فارقت التثنيةُ الإفراد بزيادة علامة لها، يفارق التعريفُ التنكير بزيادة علامة له. فإذا كان التنكير علامته حرفٌ واحد، فالتعريف يكون على حرفين لكي يختلفا وتحصل المفارقة بينهما، فإذن تكون أداة التعريف ثنائية (ابن مالك، ١٩٩٠م، ج١، ص٢٥٧).

٦) أنّه تكون "مِن" ذات حرفين ومدلولها العموم نحو: "ما في الدار من رجل"، ويكون حرف التعريف نظيرها في العموم فيحمل عليها، فكان حرف التعريف حرفين تسويةً بين النظيرين (ناظرالجيش، ٢٠٠٧م، ج٢، ص٨٢٤).

٢ـ٤ مذهب سيبويه وأدلته

قد دام الخلاف بين النحاة في موقف سيبويه تجاه هذه المسألة؛ فذهب جماعة منهم ابن عقيل (ابن عقيل، ٢٠١٣م، ج١، ص١٧٤)، والرماني (الرماني، ١٩٨١م، ص٦٩)، وابن الناظم (ابن الناظم، ٢٠٠٠م، ص٦٩)، إلى أنّ اللام وحدها حرف التعريف عند سيبويه.

وذهب ابن مالك إلى أنّ سيبويه سلك مسلك الخليل في أنّ أداة التعريف ثنائية الوضع إلّا أنّه خالفه في شيئين:

١) في الهمزة؛ حيث ذهب إلى أنّها همزة وصل لا همزة قطع.

٢) في طريقة إفادة هذه الأداة التعريفَ؛ حيث يرى سيبويه ـ مع أنّه يعتقد بأنها ثنائية الوضع ـ أنّ المفيد للتعريف هي اللام وحدها لا الألف واللام بتمامها، إذ الهمزة عنده وصل وهمزة الوصل زائدة لا تفيد التعريف (ابن مالك، ١٩٩٠م، ج١، صص٢٥٣، ٢٥٤).

والذي يبدو صحيحاً بين القولين هو ما اختاره ابن مالك؛ أمّا الذي يدل على صحة قول ابن مالك في أنّ أداة التعريف عند سيبويه ثنائية ـ كما هي كذلك عند الخليل ـ فهو قول سيبويه في باب "عدة ما يكون عليه الكلم": **«وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعلٍ»** (المصدر نفسه، ج٤، ص٢٢٠)، وذكر "أم" و"هل" و"لن" و"لم"، وقال بعد ذلك: **«و"ال" تعرّف الاسم، كقولك: "القوم" و"الرجل"»** (المصدر نفسه، ج٤، ص٢٢٦)، فيبدو من ذلك أنّه جعل هذه الأداة من الحروف الموضوعة على حرفين.

وأمّا الذي يدل على صحة قول ابن مالك في مخالفة سيبويه الخليلَ في الشيئين المذكورين، فهو قولُ سيبويه في *الكتاب*، في باب "ما يتقدّم أول الحروف وهي زائدة قدّمت لإسكان أوّل الحروف"، حيث قال:

> **«وتكون (أي: الألف) موصولة في الحرف الذي تُعرَّف به الأسماء. والحرف الذي تُعرَّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: "القوم" و"الرجل" و"الناس"، وإنما هما حرفٌ بمنزلة قولك: "قد" و"سوف". وقد بينا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف ألا ترى أن الرجل إذا نسي فتذكر ولم يرد أن يقطع يقول: ألي، كما يقول قدي، ثم يقول: كان وكان. ولا يكون ذلك في ابن ولا امرئٍ، لأن الميم ليست منفصلة ولا الباء ... . وزعم الخليل أنها مفصولة»** (سيبويه، ١٩٩٢م، ج٤، صص١٤٤، ١٤٥).

فالذي يدلّ من هذا النص على أنّ الهمزة وصل عند سيبويه لا قطع قولُه: "«وتكون موصولة»"، والذي يدلّ على أنّ أداة التعريف عنده ثنائية قولُه: "«وإنّما هما حرفان»"، والذي يدلّ على أنّ المفيد للتعريف عنده هو اللام وحدها لا الألف واللام ـ كما زعم الخليل ـ مفهومُ قوله: "«وتكون موصولة»"، لأنّ همزات الوصل لا تفيد شيئاً فلا تفيد التعريف لأنّها زوائد.

قد استدلّ أصحاب هذا المذهب لما ذهبوا اليه بدليلين؛ الأول على كون الهمزة همزة وصل والثاني على أنّ أداة التعريف ثنائية الوضع، فأمّا الدليل الذي استدلّوا به على كون الهمزة قطعا فهو:

أنّه تثبت همزة هذه الأداة في حال الابتداء وتسقط في الدرج وحال الوصل فذلك يدلّ على أنّها همزة وصل (الصائغ، ٢٠٠٤م، ج١، ص١٢٩)، ويقول أبوحيان الأندلسي: **«قال الجمهور: الذي يقطع بأنّ الهمزة وصلٌ، إنّها تحذف عند الوصل، فتقول: مررت بالرجل»** (الأندلسي، ٢٠٠٠م، ج٣، ص٢٢٢).

وأمّا الذي استدلوا به لكون أداة التعريف ثنائية فهو:

أنّه ترتبط الهمزة في أداة التعريف باللام وترتبط اللام بالهمزة وذلك أنّ لام "ال" جعلت في أوّل الاسم المعرفة لأنّ حروف المعاني تقع في الغالب في أوائل الكلم، لا سيما معظم اللامات كـ"لام الأمر" و"لام القسم" و"لام الابتداء"، فأجريت لام "ال" مجرى هذه اللامات، فقدّمت على الاسم التي تدخل عليه، إلّا أنّ الفرق بين هذه اللام واللامات الأخر هو أنّها جعلت ساكنةً لأنّها لو كانت مفتوحة أو مكسورة لأشبهت اللامات، فلم يبق لها إلّا الضم والسكون، أمّا الضم فهو مستثقلٌ فيها ويؤدّي إلى صعوبة النطق بها،

فيبقى السكون، أمّا السكون فلا يصحّ الابتداء بها إلّا بعد دخول همزة الوصل. فاذا جيء بها صحّ السكون على اللام، فمن ثمّ ارتبطت لام "ال" بهمزة الوصل وهمزة الوصل باللام فلزمتها وصارت معها حرفاً واحد، فلذا كانت أداة التعريف ثنائية (المالقي، بلا تا، ص٧٣).

٣ـ٤ مذهب المتأخّرين وأدلتهم

قد ذهب متأخرّو النحاة إلى أنّ أداة التعريف أحادية الوضع والمعرّف هي اللام وحدها (المرادي، ٢٠٠١م، ج١، ص٤٦٠). وزيدت عليها الهمزة، ليتوصل بها إلى النطق باللام، لأنّها ساكنة والنطق بالساكن متعسر أو ممتنع فلا يمكن بدون همزة الوصل (الأندلسي، ١٩٩٨م، ج٢، ص٩٨٥). وهذا المذهب هو ما اختاره الزجاجي (الزجّاجي، ١٩٨٥م، ص٤٢)، وابن جنّي من متقدمي النحاة (ابن جنّي، ٢٠٠٧م، ج٢، ص٢٨).

قد استدلّ أصحاب هذا المذهب لما ذهبوا اليه من أنّ أداة التعريف أحادية الوضع وأنّ المعرّف هو اللام وحدها بثلاثة دلائل:

١) أنّ حرف التعريف نقيض التنوين؛ إذ التنوين دليل التنكير وحرف التعريف دليل التعريف، فلمّا كان التنكير مدلولاً عليه بحرف واحد ساكن في آخر الاسم وهو التنوين، وجب التعريف أن يكون كذلك مدلولاً عليه بحرف واحد ساكن و هو اللام (الأزهري، ١٤٣٢ه.ق، ج١، ص١٨٠).

٢) أنّ العامل الضعيف يتخطّى أداة التعريف ويصل عمله إلى بعدها نحو: "زيدٌ كعمرو"، فوصل عمل الجرّ إلى "عمرو" وجرّه. فلو كانت هذه الأداة ثنائية لكان لها نوع استقلال يمنع من أن يتخطاها العامل الضعيف، فإذا لم يمنع من ذلك، دلّ على أنّها أحادية الوضع (السيوطي، ١٤٣٢ه.ق، ج١، ص٢٥٧). يقول الشاطبي: «**ومن الدليل للمذهب الآخر وهو زيادة الهمزة وعروّها عن الدلالة، أنّهم أوصلوا حرف الجر إلى ما بعد حرف التعريف، نحو: "عجبت من الرجل" و"مررت بالغلام" وذلك يدلّ على أنّ حرف التعريف غيرُ فاصل بين الجار والمجرور وإنّما كان كذلك لأنّها في نهاية اللطافة والاتصال بما عرّفه ولا يكون كذلك إلا لأنّه حرف واحد**» (الشاطبي؛ ٢٠٠٧م، ج١، ص٥٥٣).

٣) أنّ توالي الاسم المحلّي بأداة التعريف ونفس الاسم المعرّى منها في قافيتين جائز من غير استكراه، وغير أن يعدّ ذلك إيطاءً نحو قول الأعشى في قصيدة له:

ودّع هريـــــرة إنّ الركـــــب مرتجـــــل وهـــل تـــطيق وداعـــاً أيهـــا الرجـــل

(المبرد، ١٩٩٨م، ج٢، ص٢٧٧).

وقال بعد قليل في نفس القصيدة:

قالـــت هريـــرة لمـــا جئـــت زائرهـــا ويلـــي عليـــك و ويلـــي منـــك يـــا رجـــل

(الإصفهاني، ١٩٩٤م، ج٩، ص١٠٥).

فلو كانت أداة التعريف ثنائية الوضع لكانت حرفاً مستقلا بذاته غير متصل بالاسم الذي دخل عليه فيعد ما ذكر إيطاءً (ابن جنّي، ٢٠٠٧، ج٢، ص١٩).

٥ـ نقد ومناقشة أدلة الآراء

٥ـ١ نقد مذهب الخليل وابن مالك

١) يجاب عن دليلهم الأول على كون الهمزة قطعا بأنّ فتح الهمزة ليس معلّلاً لقطعها بل فتحت الهمزة لثلاثة أوجه:

الف) لحصول الاختلاف بين حركة هذه الهمزة وبين التي تدخل على الأسماء والأفعال للإشعار بتراخي رتبة الحرف عن الاسم والفعل.

ب) لأنّ هذه الهمزة دخلت على اللام، وهي حرف والحروف أثقل من الأسماء والأفعال فمن ثم اختير لهذه الهمزة أخف الحركات وهو الفتحة.

ج) لأنّ هذه الهمزة مع اللام يكثر دورها في الكلام فاختير لها أخف الحركاف وهو الفتحة (ابن الأنباري، ٧٩٩٧م، ص٢٠٠).

٢) يجاب عن دليلهم الثاني على كون الهمزة قطعا بأنّ القطع في الآيتين إنّما لمجرد مخافة التباس الاستفهام بالخبر (ابن يعيش، ج٩، ص٦٠٦؛ ابن جنّي، ٢٠٠٧م، ج٢، ص٢٣)، وأنّ في "يا ألله" أوّلاً لكثرة الاستعمال وثانياً لأنّ هذه الأداة مرادة أصليةً جزء من لفظ الجلالة لأنّ الأصل فيه إلاه فلمّا أدخلت فيه هذه الأداة أسقطت همزتها وأدغمت اللام في اللام التي بعدها فصارت الألف واللام عوضاً عن الهمزة الساقطة فجرت الألف واللام فيه مجرى بعض حروفه، فلذا أصبحت كأنّها همزة أصلية مقطوعة (ابن الوراق، ١٩٩٩م، ص٣٤٢).

ومن الذي يرّد على ما استدلّوا به على كون الهمزة قطعا، هو استنادهم على القليل النادر وتركهم الكثير الوافر، لأنّهم استدلّوا على قطع الهمزة بمجيئها مقطوعة في عدة مواضع أمّا مجيئها موصولة فلا يمكن حصر أماكنها لكثرتها.

٣) يجاب عن دليليهم الأول والثاني على كون أداة التعريف ثنائية، بأنّ ما تمسكوا به من الأبيات المفصولة فيها أداةُ التعريف من مدخولها، فذلك مجرد الضرورة الشعرية، يقول ابن جني: **«قد يرد في ضرورة الشعر ما لا يحتمل في اختيار الكلام من: الفصل بين ما لا يحسن فصله، وقصر الممدود، ومد المقصور، وتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، ووضع الكلام في غير موضعه»** (ابن جني، ج٣، ص١٤١). ومن الواضح أنّ فصل أداة التعريف من مدخوله هو من مصاديق "الفصل بين ما لا يحسن فصله"، وهو من الضرورات الشعرية، لأنّه لا يحسن فصل هذه الأداة من مدخوله في اختيار الكلام، فإذن استنادهم على تلك الأبيات ليس بصحيح لأنّها كلها من الضرورات الشعرية والضرورات الشعرية لا تقاس عليها. مضافا على أنّه ولو لم تقدح الضرورة الشعرية في الأخذ بتلك الأبيات لما كان قولهم ـ في دليلهم الثاني ـ: "فلو كانت اللام هي وحدها حرف التعريف لما جاز فصلها مما تدخل عليه، إذ لو كانت هي وحدها حرف التعريف لصارت بإزاء النون من يفعلن أو الياء من يضرب، فلزمها أن لا يفصل بينها وبين ما تطرأ عليه كما لا يفصل بين النون والياء وبين ما تلحقان" بصحيح أيضا لأنّه يوجد كثير من الأبيات قد فصلت فيها حرف واحد من أحرف الكلمة الواحدة وأتى بها في المصراع الثاني نحو قول سحيم:

وما دُمية من دُمى ميسنا ... نَ معجبة نظراً واتصافاً

(العكبري، بلا تا، ج٢، ص٢٤٠).

ونحو قول الشاعر:

يا نفسُ أكلاً واضطجا ... عاً نفس لستِ بخالده

(ابن الفضل العلوي، د.ت، ص٢٩١).

فصلت "ن" من "ميسان" و"ع" من "اضطجاع"، مع أنّهما حرفان واحدان. فإذن لا يصح قولهم لانتقاضه بالبيتين.

هناك جواب آخر عن الدليلين ـ مع قطع النظر مما يرد على استدلالهم من إشكال الضرورة الشعرية ـ وهو أنّ الهمزة لّما دخلت على اللام وصارت كالجزء منها أشبهت من حيث اللفظ لا المعنى الحروف التي هي على حرفين نحو: "هل" و"بل"، فجرت مجراها

فجاز حينئذٍ الوقف عليها وفصلها في أنصاف الأبيات. ونظير هذا الشبه اللفظي، كلمة "أحمد"، فضارعت الفعل لفظاً ومُنعت سببا لهذه المضارعة، من التنوين الذي هو مختص بالأسماء (ابن جنّي، ٢٠٠٧، ج٢، ص١٩).

۴) يجاب عن دليلهم الثالث على كون أداة التعريف ثنائية الوضع أولاً بأنّ الزيادة في الحروف إنّما ممتنعة عند الكوفيين؛ أمّا البصريون فأجازوها (ابن الأنباري، ٨٩٩٨م، ج٢، ص٢٠٢)؛ وثانياً بأنّه لا زيادة هنا أبداً لأنّ من ذهب إلى أنّ "ال" حرف أحادية والمفيد للتعريف هو اللام وحدها، لا يرى أنّ الهمزة واللام وضعتا معاً من البداية بل لم تكن عندهم مع اللام همزةٌ في أوّل الأمر لأنّ المفيد للتعريف هو اللام وحدها ثم إجتلبت الهمزة لتعذّر النطق بالساكن فاذن لا تعدّ الهمزةُ جزء من حرف التعريف حتى أن تكون زائدة فيها.

۵) يجاب عن دليليهم الرابع والخامس على كون أداة التعريف ثنائية الوضع، بأنّ التنكير والتذكير والإفراد ليست بأصول حقيقية للتعريف والتأنيث والتثنية كأصلية إعراب الأسماء بالنسبة إلى بنائها، بل إنّما هي أصول اعتبارية لمجرّد الصياغة؛ مثلاً تصاغ التأنيث من التذكير نحو: "ضارب"، فيؤنّث بإضافة تاء التأنيث. فإذن لا يستقيم قياسهم.

۶) يجاب عن دليلهم السادس على كون أداة التعريف ثنائية الوضع أولاً بأنّ الذي يفهم منه العموم في المثال هو النكرة في سياق النفي و"من" هذه لمجرد التنصيص على العموم وثانياً بأنّه لو كان الذي يفيد العموم هو "من" للزم أن يفيده في نحو: "سرت من البصرة" وليس كذلك.

يبدو من هذا البحث أنّ مذهب الخليل وأصحابه القاضي بأنّ الهمزة قطع وأنّ أداة التعريف ثنائية الوضع مذهب لا يؤيد بالدلائل المحكمة المتقنة فلا نستطيع قبوله.

۵ـ۲ نقد مذهب سيبويه

إنّ ما استدلّ به أصحاب هذا المذهب على كون الهمزة همزة وصل، فهو مقبول مجمع عليه عند النحاة قاطبة ـ إلا عند الخليل وتابعيه ـ ولم نعثر على أي مناقشة موجهة إليه أمّا الذي يرد على هذا المذهب فهو شيئان:

الف) عدم النظير؛ لأنّ الهمزة عندهم همزة وصل ـ كما مرّ ـ فإن تكن همزة الوصل جزءً من أداة التعريف جزءً حقيقيا، يؤدي ذلك إلى عدم النظير، إذ لا يوجد في الكلام همزة وصل وهي كالقاف من "قد" أو الهاء من "هل".

ب) إشكال الزيادة في حروف ـ الذي وجهه أصحاب المذهب السابق إلى المتأخرين ـ؛ لأنهم يقولون ـ مع أنهم يعتقدون بأنّ المفيد للتعريف هو اللام وحدها ـ بكون أداة التعريف ثنائية، فيرون أنّ الهمزة واللام وضعتا معاً من البداية، فإذا كانت الهمزة وضعت مع اللام من أول الأمر ولم تفد شيئاً فهي زائدة، فتلزم من ذلك الزيادة في الحرف. فيظهر أنّ هذا المذهب لا يسلم من الضعف.

۵ـ۳ مذهب المتأخرين

١) يبدو أنّ دليلهم الأول على كون أداة التعريف أحادية الوضع دليل متقن لأنّه مستند إلى أصل من أصول النحو المحكمة وهو حمل الضد على الضد ويسمّى بالقياس الأدون (ابن الطيب، ٢٠٠٢م، ج٢ ص٧٨٤؛ حسانين، ١٩٩٦م، ص١٥٧)؛ فحمل أصحاب هذا المذهب التعريف على التنكير وحكموا على أنّ أداة التعريف حرف واحد كما أنّ التنوين حرف واحد. وهذا القياس يجري في كثير من المواضع لا تكاد تحصى ويشعر بذلك قول الأصبهاني: **«وهم يحملون النقيض على النقيض»** (الأصبهاني، ٢٠٠٧م، ص٧٥). أمّا ابن

مالك فرفض هذا القياس من المتأخرين وذهب إلى أنّ هذا القياس ليس بمستقيم. فاستشكل عليه بأن قال: «**واحتجّ بعضهم على الخليل بأن قال: لما كان التنكير مدلولا عليه بحرف واحد وهو التنوين كـ"صه" و"مه" وجب كون التعريف مدلولا عليه بحرف واحد وهو اللام؛ لأنّ الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره. وهذا ضعيف جدّا لأنّ الضدين قد يتفقان في العبارة مطلقا كـ"صعب"، "يصعب"، "صعوبة" فهو "صعب"، و"سهل" "يسهل"، "سهولة" فهو "سهل". وقد يختلفان مطلقا كـ"شبع"، "شبعا" فهو "شبعان"، و"جاع" "جوعا" فهو "جائع"، وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه كـ"رضي"، "رضا" فهو "راض"، و"سخط"، "سخطا" فهو "ساخط"**» (ابن المالك، ١٩٩٠م، ج١، ص٢٥٦).

يحاول ابن مالك أن يضعّف قياس المتأخّرين مستعيناً بأمثلة يخالف فيها السماعُ القياسَ، فقال لو جاز القياس للزم أن لا يخالفه السماع فإذا خالفه السماع يدلّ على أنّ قياس المتأخرين ليس بمعتبر فلا ينبغي الاتّكال عليه، فإذن لا دليل للقول بوضع أداة التعريف على حرف واحد لحملها على التنوين.

يجاب عن إشكاله بأنّ القياس الذي يقول به المتأخّرون لا يتأتّى فيما فيه حكمٌ من جانب السماع مخالفٌ له لأنّ الأصول النحوية تحكم في تعارض القياس والسماع بتقديم السماع على القياس، قال ابن جني: «**إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه على ما هم عليه**» (ابن جنّي، ٢٠١٣م، ج١، ص١٦٢)، ويقول أيضاً: «**إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره**» (المصدر نفسه، ج١، ص١٥٦). وفي جميع الأمثلة التي استند إليها ابن مالك، حكمٌ من جانب السماع مخالف القياس، فلا يجوز أن يحمل "شبع" ونحوه على "جاع" ونحوه، لأنّه قد سمع في كل واحد منهما اسم فاعل مختص به، أمّا الذي نحن فيه، لا حكم فيها من جانب السماع؛ يعني أنّ السماع لا يحتّم كون أداة التعريف موضوعة على الاثنين أو على الواحد فهذا مسكوتٌ عنه من حيث السماع، فإذن جاز لنا القياس، فعليه نحمل أداة التعريف على التنوين ونحكم بوضعها على حرف واحد كما أنّ التنوين موضوعٌ على حرف واحد، فإذن لا يتّجه إشكال ابن مالك.

٢) قد اعترض بعضٌ من النحاة على دليلهم الثاني بشيئين:

الف) إنّ "ها" التنبيهية مع أنّها ثنائية لا تمنع من عمل العامل الضعيف فيما بعده؛ ففي نحو: "مررت بهذا" قد تخطّى عمل الجار "ها" التنبيهية وعمل في "ذا"، فلو كان وضع الحرف على الاثنين قادحاً في إفضاء العمل للزم أن لا يستقيم جرّ الباء لـ"ذا" في المثال، فإذا صحّ ذلك دلّ على أنّه يجوز الفصل بين العامل والمعمول بما هو على حرفين، فيجوز أن تكون أداة التعريف ثنائية الوضع وأن يحصل مع ذلك الإفضاء (ابن جنّي، ٢٠٠٧م، ج٢، ص٢٥).

ب) إنّ "لا" مع أنّها ثنائية الوضع لا تمنع من عمل عامل في ما بعدها، فلذا يفصل بها بين الجار والمجرور، نحو: "جئت بلا زادٍ" وبين الجازم والمجزوم، نحو: "إن لا تضرب أرافقك" وبين الناصب والمنصوب، نحو: "أخاف أن لا ترجع"، فلو كان وضع الحرف على اثنين قادحاً في تخطيه العاملُ لما عمل عامل في قبل "لا" في بعدها، فإذا عمل دلّ على أنّه يجوز الفصل بين العامل والمعمول بما هو على حرفين.

يجاب عن الأول بأنّ تخطّي العامل الضعيف "ها" التنبيهية، ذلك لمضارعتها"ما" المؤكدة لأنّ التنبيه ضرب من التوكيد فإذا اجتمعتا في جامع التوكيد حملت "ها" على "ما" المؤكدة حملَ النظير على النظير، فكما جاز أن تعترض "ما" هذه بين الجار والمجرور في نحو قوله تعالى: ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ**﴾ (النساء ٤: ١٥٥)، وقوله: ﴿**عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ**﴾ (المؤمنون ٢٣: ٤٠)، كذلك جاز أن تعترض "ها" بين الجار والمجرور (ابن جنّي، ٢٠٠٧م، ج٢، ص٢٦). ويجاب عن الثاني أولاً بأنّ "لا" اختصت من جميع ما هو على حرفين، بجعلها كجزء الكلمة فلذا يقال: "اللا شيء" و"اللا انسان". وثانياً بأنّ "لا" هي أمّ الباب في تأدّي النفي فتوسّعوا فيها، لانّهم

يتوسّعون في أمّهات الأبواب ما لم يتوسّعوا في غيرها (الأزهري، ١٤٣٢ه.ق، ج١، ص٤٤٨؛ المدني، ١٤٣١ه.ق، ص٤١٨)، فلهذا لم يتوسعوا في "ما" أو "ليس" مع انّهما للنفي مثلها، فإذا كان تخطي عمل العامل "لا" النافية لدليل خاص يغتفر به وصول العمل إلى بعدها، فلا يجوز إذن حمل أداة التعريف عليها.

هناك شيئان يؤيدان مذهب المتأخرين وهما:

الف) وجود النظير؛ إنّ من الأدلة التي تؤيد مذهب المتأخرين، هو أنّ القول بأنّ أداة التعريف أحادية الوضع والمفيد للتعريف هو اللام وحدها، له نظير في الكلام لأنّ التعريف هو معنىً خاص والملك والاختصاص والتبيين كلّها معان خاصة تؤديها اللام بوحدها فكما جاز أن تؤدي اللام هذه المعاني الخاصة بوحدها، فأن تؤدي اللام بوحدها التعريف ـ الذي هو معنى خاص ـ ليس بمستبعد. ويقول الزجّاجي: **«والدليل على صحة قول الجماعة وفساد قول الخليل هو أنّ اللام قد وجدت في غير هذا الموضع وحدها تدلّ على المعاني، نحو: لام الملك، ولام القسم، ولام الاستحقاق، ولام الأمر وسائر اللامات التي عددناها في أوّل الكتاب»** (الزجاجي، ١٩٨٥م، ص٤٢).

ب) الاستقراء؛ وهو من الأدلة النحوية اعتمد عليه في كثير من الأبواب، أمّا بيان الاستقراء في هذه المسألة فهو: أنّا قد استقرئنا كلام العرب وخلصنا إلى أنّ كلّ ما لا يجوز الاعتراض بينه وبين ما يدخل عليه هو موضوع على حرف واحد بالضرورة وإلى أنّ كلّ ما هو موضوع على حرف واحد لا يجوز الاعتراض بينه وبين ما يدخل عليه بالضرورة وتظهر فائدة ذلك في نحو السين الداخلة على المضارع، فلو لم نعلم أنّها موضوعة على حرف واحد من قبل، لعلمنا ذلك من عدم جواز الاعتراض بينها وبين ما تدخل عليه، ولو لم نعلم ضرورة عدم جواز الاعتراض بينها وبين ما تدخل عليه من قبل لعلمنا ذلك من وضعها على حرف واحد، فيكفي للعلم بأحد الطرفين علمنا بالطرف الآخر، فمن ثم نفهم أنّ أداة التعريف موضوع على حرف واحد لأنّا نعلم أنّه لا يجوز اعتراض أي شيء بينها وبين ما تدخل عليه فلأنّ كلّ ما لا يجوز الاعتراض بينه وبين ما يدخل عليه موضوع على حرف واحد فإذن أداة التعريف موضوع على حرف واحد.

فيظهر ممّا مر أنّ المذهب الصائب بين المذاهب في هذه المسألة وأفضلها بالأخذ، هو مذهب المتأخرين، أولا لكونه أقوى تأييداً بالدلائل الأصولية النحوية من القياس ووجودالنظير والاستقراء وثانياً لاندفاع كل الاعتراضات الواردة عليه.

٤ـ٥ خطأ كثير من النحاة في وجود مذهب رابع

ذهب كثيرٌ من النحويين المتأخرين إلى أنّ هناك مذهب آخر يكون للمبرد وهو أنّ أداة التعريف هي الهمزة بوحدها (السيوطي، ١٩٨٧م، ج٣، ص٧؛ بشر، ١٩٩٨م، ص١٣٧؛ ابن هشام، ٢٠٠٨م، ج١، ص١٦٣؛ المدني، ١٤٣١ه.ق، ص٨٤؛ ديكنقوز، ١٩٥٩م، ص٥٦؛ الأسترآبادي، ١٩٧٥م، ج٢، ص٢٦١؛ ابن طولون، ٢٠٠٢م، ج١، ص١٦٥؛ الشاعر، ١٩٨٨م، ص١٥٩؛ الخضري، ج١، ص٨٤).

أمّا هذا النقل منهم عن المبرد فخطأ كبير يتسبب من عدم التدقيق والتصفح، لأنّ الذي يظهر بوضوح هو أنّ أداة التعريف عند المبرد هي اللام وحدها، لأجل تعبيره عن أداة التعريف بـ"لام المعرفة" أو "لام للتعريف" في مواضع من كتابه المقتضب، منها: **«ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف. وزعم الخليل أنّها كلمة بمنزلة "قد" تنفصل بنفسها، وأنّها من الأسماء بمنزلة "سوف" في الأفعال»** (المبرد، ٢٠٠٠م، ج١، ص١٢١). ومنها: **«وممّا حذف استخفافا لأنّ ما ظهر دليل عليه قولهم في كلّ قبيلة تظهر فيها لام المعرفة؛ مثل بني الحارث»** (المصدر نفسه، ج١، ص٢٧٧). ومنها: **«وليست هذه اللام كلام المعرفة لازمة لكلّ اسم تريد تعريفه»** (المصدر نفسه، ج١، ص٢٧٨). فلو كان حرف التعريف عنده الهمزة لما عبّر عنه بـ"لام المعرفة" و"لام للتعريف".

٦ـ الكلام الأخير

ذهب أبوحيان إلى أنّ البحث عن المذاهب والآراء في هذه المسألة لا يجدي نفعاً ولايفيد شيئاً؛ يقول: **«قد طال الكلام في "أل" طولاً زائداً على الحدّ، واختلافهم فيها لا يجدي شيئاً لأنّه خلافٌ لا يؤدّي إلى نطقاً لفظياً ولا معنىً كلامياً، و إنّما ذلك هوسٌ وتضييع ورق ومداد ووقت يسطّر ذلك فيه، والخلاف إذا لم يفد اختلافاً في كيفية تركيب، أو في معنىً يعود إلى أقسام الكلام، ينبغي أن لا يتشاغل به** (الأندلسي، ٢٠٠٠م، ج٣، ص٢٣٠).

والذي يبدو صحيحاً خلاف ما مال إليه أبوحيان، بل البحث يجدي نفعا كثيرا في توجيه التعبير عن أداة التعريف في مذهب إلى مذهب آخر، وذلك أنّ اصحاب المذهب الأوّل لّما قضوا بكون أداة التعريف ثنائية الوضع وهمزتها همزة قطع عبّروا عنها بـ"أل" فقط ولم يجيزوا التعبير عنها بغيرها وأنكروا على من عبّر عنها بـ"الألف واللام" وإنكارهم على من عبّر عنها بـ"اللام" أشدّ (الإربلي، ١٨٧٧م، ص١٥٢). ونقل ابن جنّي أنّ الخليل لم يكن يسمِّي هذين الحرفين بـ"الألف واللام" كما لا يسَمي "قد" بالقاف والدال، بل كان يسمّيها بـ"ال" (ابن جنّي، ٢٠٠٧م، ج٢، ص١٥). وأصحاب المذهب الثاني لّما قضوا بكون أداة التعريف ثنائية الوضع وهمزتها همزة وصل عبّروا عنها بـ"ال" أو بـ"الألف واللام" وقد وقع التعبيران في كتاب سيبويه (سيبويه،١٩٨٨م، ج١،ص٣٧٢/٢٢، ج٣، ص٣٢٥/٣٢٤، ج٤، ص٢٢٦). وأصحاب المذهب الثالث لّما قضوا بكون أداة التعريف هي اللام وحدا وبكونها أحادية الوضع عبّروا عنها باللام وحكموا على من يعبّر عنها بـ"الألف واللام" أو بـ"ال"، بأنّه تارك لما هو أولى (ابن مالك، ١٩٩٠م، ج١، ص٢٥٣).

نعم لا يترتب على هذا النزاع ثمرة معنوية في الكلام تختلف باختلاف المذاهب، بل الثمرة المعنوية إنما تترتب على اختلاف أنواع أداة التعريف من الجنس والعهد بأقسامهما لا على مجرد اختلاف الأنظار في ماهية هذه الأداة، ومعه لا يقدح ذلك في أساس طرح هذا النزاع اللفظي والخوض فيه، فلا يزال يكون هذا الخلاف من أهم المسائل النقاشية النحوية الجديرة بالبحث عنه والتشاغل به، لما مرّ من ظهور غالية ثمرات البحث عن الآراء الاضطرابية والاتجاهات المتباينة في توطّد الدرس النحوي وتوسيع آفاقه وتطوير استدلالات مسائله، المعطيةُ مجالا للابتكار والاستنباط والترجيح، المانعةُ من الانخراط في أسلوب واحد وجمود الفكر النحوي، فلذا نرى أنه كثيرا ما بالى النحاة بالنزاعات اللفظية و تعاطتها المحققون منهم قديما وحديثا، وثانيا لما مر آنفا من ظهور ثمرة هذا النزاع في كيفية التعبير عن أداة التعريف من مذهب إلى مذهب آخر. ثم إنّ من الذي يبدي أهمية هذا النزاع اللفظي وجميع النزاعات اللفظية المبحوثة عنها في علم النحو هو ما في هذه المناقشات من اكتناه ماهيات الأشياء، حيث يحظى هذا الأمر نفسه بأهمية بالغة عند الحكماء بل مطلق العلماء منهم النحويون، لأنه يفضي إلى رصانة الرأي وصيانة الطالب من ركوب العشواء، ويؤيده الحديث النبوي المعروف: **«اللهم أرِنَا الأشياء كما هي»** (النخجواني، ١٩٩٩م، ج١، ص٢٧٥)، وهو أول ما استدل به الملاصدرا في كتابه *الأسفار* للزوم التشاغل بعلم الفلسفة حيث يؤدي هذا العلم إلى النظر في الأشياء كما هي (الملاصدرا، ١٩٨١م، ج١، ص٢٠)، ويقول السيد المرتضى: «وقال رسول اللّه ﷺ: **«ربِّ أرني الأشياء كما هي". فلو لم يكن معرفة حقائق الأشياء أشرف المعارف وأسناها لأحد لما كان مرغوبا فيها من جهته عليه السلام»** (السيد المرتضى، ١٤٠٥هـ، ج٢، ص٢٦١)، فيظهر إذن أن البحث عن ماهيات الكلمات كـ"ال" و"إذن" و"لكنّ" وغيرها إذا لم يكن متعذرا ولا متعسرا ينبغي التشاغل به على قدر ما تيّسر خصوصا للملمين بالنحو العربي.

الخاتمة

تتوصّل هذه الدراسة إلى ثلاث نتائج:

١) أنّ في أداة التعريف ثلاثة مذاهب:

ألف) مذهب الخليل وأصحابه القاضي بأنّ أداة التعريف ثنائية الوضع وهمزتها همزة قطع والمفيد للتعريف هو الألف واللام بكمالها. قد استدل أصحاب هذا المذهب لقطع الهمزة أولا بفتحها، وثانياً بثبوتها في مواطن من الكلام نحو الآيتين ونحو: "يا ألله"، وقد استدلوا لوضع أداة التعريف ثنائية أولا بالوقف عليها، وثانيا بفصلها من مدخولها في أنصاف الأبيات وثالثاً بإشكال الزيادة الذي يلزم على القول بكون أداة التعريف أحادية، و رابعاً بحملها على التأنيث، و خامساً بحملها على التثنية، وسادساً بحملها على "مِن" في نحو: "ما في الدار من رجل".

ب) مذهب سيبويه وأصحابه القاضي بأنّ أداة التعريف ثنائية الوضع وهمزتها همزة وصل والمفيد للتعريف هو اللام وحدها. قد استدل أصحاب هذا المذهب لوصل الهمزة بثوبتها في أول الكلام وسقوطها في الدرج، وقد استدلوا لكون أداة التعريف ثنائية بشدة ارتباط الهمزة باللام واللام بالهمزة.

ج) مذهب المتأخرين القاضي بأنّ أداة التعريف أحادية الوضع والمفيد للتعريف هو اللام وحدها. قد استدل أصحاب هذا المذهب لما ذهبوا إليه أولا بحمل أداة التعريف على التنكير حمل الضد على الضد، فحكموا على أنّه كما يكون التنكير مدلولا عليه بحرف واحد فكذلك يكون التعريف مدلولا عليه بحرف واحد وهو اللام، وثانياً بتخطيها العاملُ الضعيف إذ لو كانت أداة التعريف ثنائية لكان لها نوع استقلال يمنع من عمل ما قبلها في ما بعدها، وثالثاً بأنّ توالي الاسم المحلّى بأداة التعريف ونفس الاسم المعرّى منها في قافيتين جائز من غير استكراه وغير أن يعدّ ذلك إيطاءً، ورابعاً بأنّ كون أداة التعريف أحادية وهي اللام يؤيد بوجود النظير له لأنّ هناك معان خاصة تؤديها اللام بوحدها نحو: الاختصاص والملك والاستحقاق، وخامساً بأنّ كون أداة التعريف أحادية وهي اللام يؤيد بالاستقراء لأنّ الاستقراء في لسانهم يحكم بأنّ كل ما لا يجوز الاعتراض بينه وبين ما يدخل عليه هو على حرف واحد فلأنه لا يجوز اعتراض أي شيء بين أداة التعريف وبين مدخولها فمن ثم تكون أداة التعريف هي أحادية.

٢) أنّ الأصوب بين هذه المذاهب الثلاثة هو ما مال إليه متأخرّو النحويين من أنّ أداة التعريف هي اللام وحدها وأنّها أحادية الوضع، لأنّ هذا المذهب أقوى استدلالاً، أولا لاندفاع الاعتراضات الواردة عليها وثانيا لأنّه أكثر استناداً إلى الأدلة الأصولية النحوية من القياس الأدون ووجود النظير والاستقراء. أمّا المذهبين الأول (مذهب الخليل وابن مالك) والثاني (مذهب سيبويه) فلا يخلوان من الضعف، للاعتراض على أدلتهم لأجل ضعفها ولمخالفتهم للأصول النحوية من الأخذ بالقليل النادر وترك الكثير الوافر والقياس على الضرورة الشعرية في المذهب الأول، ولعدم النظير ولإشكال الزيادة في الحروف في المذهب الثاني.

٣) أنّ ثمرة هذا النزاع تظهر في طريق التعبير عن أداة التعريف من مذهب إلى مذهب آخر؛ حيث عبّر الذين حكموا بأنها ثنائية الوضع و همزتها همزة قطع عن أداة التعريف بـ"ال"، والذين حكموا بأنها ثنائية الوضع وهمزتها همزة وصل عنها بـ"ال" أو "الألف واللام"، والذين حكموا بأنها أحادية الوضع والهمزة وصل عنها بـ"لام التعريف".

❁❁❁

المصادر والمراجع

❁ *القرآن الكريم*

١. ابن الأنباري، أبو البركات. (١٩٩٧م) ***أسرار العربية***. (دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين). بيروت: دارالكتب العلمية.

٢. ـــــــــــــــــ. (١٩٩٨م). ***الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين***. (قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد). (ج٢). بيروت: دارالكتب العلمية.

٣. ابن جني، أبوالفتح. (٢٠٠٧م). ***سر صناعة الإعراب***. (تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر). (ج٢). بيروت: دارالكتب العلمية.

٤. ـــــــــــــــــ. (٢٠١٣م). ***الخصائص***. (تحقيق: عبد الحميد هنداوي). (ج٣). بيروت: دار الكتب العلمية.

٥. ابن الحسن الصائغ، محمد. (٢٠٠٤م). ***كتاب اللمحة في شرح الملحة***. (تحقيق ودراسة: إبراهيم بن سالم الصاعدي). (ج٢). مدينة: الجامعة الإسلامية.

٦. ابن طولون، محمد بن علي. (٢٠٠٢م). ***شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك***. (تحقيق: عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي). (ج٢). بيروت: دار الكتب العلمية.

٧. ابن الطيب الفاسي، أبو عبد الله. (٢٠٠٠م). ***فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح***. (تحقيق وشرح: محمد يوسف فجال). (ج٢). دبي: دارالبحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

٨. ابن عقيل، عبد الله. (٢٠١٣م). ***شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب «منحة الجليل بتحقيق شرح بن عقيل»***. (ج٤). قم: دار زين العابدين.

٩. ابن الفضل العلوي، المظفر. (بلا تا). ***نضرة الإغريض في نصرة القريض***. (تحقيق: نهي عارف الحسن). دمشق: مجمع اللغة العربية.

١٠. ابن مالك الأندلسي، محمد بن عبدالله. (١٩٨٢م). ***شرح الكافية الشافية***. (حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد حريري). (ج٤). مكة المكرمة: دار المأمون للتراث.

١١. ـــــــــــــــــ. (١٩٩٠م). ***شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد***. (تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون). (ج٤). الجيزة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

١٢. ابن الناظم، بدر الدين. (٢٠٠٠م). ***شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك***. (تحقيق: محمد باسل عيون السود). بيروت: دار الكتب العلمية.

١٣. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين. (٢٠٠٨م). ***أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب «عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك»***. (ج٤). بيروت: المكتبة العصرية.

١٤. ابن الورّاق، أبو الحسن. (١٩٩٩م). ***علل النحو***. (دراسة وتحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش). الرياض: مكتبة الرشيد الطباعة والتوزيع.

١٥. ابن يعيش، ابن علي. (بلا تا). ***شرح المفصل***. (حققه وعلق عليه: مشيخة الأزهر). (ج١٠). بلا م: إدارة الطباعة المنيرية.

١٦. أبوحيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (١٩٩٨م). ***ارتشاف الضرب من لسان العرب***. (تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب). (ج٥). القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٧. ـــــــــــــــــ. (٢٠٠٠م). ***التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل***. (تحقيق: حسن هنداوي). (ج١٢). دمشق: دار القلم.

١٨. الإربلي، علاء الدين. (١٨٧٧م). ***جواهر الأدب في معرفة كلام العرب***. مصر.

١٩. الأزهري، خالد. (١٤٣٢م). ***شرح التصريح على التوضيح***. (إعداد: محمد باسل عيون السود). (ج٢). بلا م: ناب مصطفوي.

٢٠. الأسترآبادي، رضي الدين. (١٩٧٥م). ***شرح شافية ابن الحاجب مع «شرح شواهده»***. (تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد). (ج٤). بيروت: دارالكتب العلمية.

٢١. صدر الدين الشيرازي، محمد بن إبراهيم. (١٩٨١م). ***الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة***. (ملاحظات: العلامة الطباطبائي). (ج٩). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢٢. الأصبهاني، أبو الحسن. (٢٠٠٧م). ***كتاب شرح اللمع في النحو***. (دراسة وتحقيق: محمد خليل مراد الحربي). بيروت: دارالكتب العلمية.

٢٣. الأصفهاني، أبو الفرج. (١٩٩٤م). ***الأغاني***. (ج١٣). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢٤. الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج، (٢٠٠٤م). ***النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه***. (تحقيق: يحيى مراد). بيروت: دارالكتب العلمية.

٢٥. بشر، كمال. (١٩٩٨م). ***دراسات في علم اللغة***. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٦. حسانين، عفاف. (١٩٩٦م). ***في أدلة النحو***. القاهرة: المكتبة الآكاديمية.

٢٧. الخضري، محمد. (بلا تا). ***حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك***. بيروت: دارالفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٨. ديكنقوز، شمس الدين. (١٩٥٩م). ***شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف***. (ط٣). مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

٢٩. الرماني، أبوالحسن. (١٩٨١م). ***كتاب معاني الحروف***. (حققه وقدم عليه: عبد الفتاح إسماعيل شابي). جدّة: دار الشروق.

٣٠. الزجاجي، عبد الرحمن. (١٩٨٥م). ***كتاب اللامات***. (تحقيق: مازن المبارك). (ط٢). سورية: دارالفكر.

٣١. السلسيلي، أبو عبد الله. (١٩٨٦م). ***شفاء العليل في إيضاح التسهيل***. (دراسة وتحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي). (ج٣). مكة المكرّمة: المكتبة الفصيلة.

٣٢. سيبويه، أبو بشر. (١٩٨٨م). ***الكتاب***. (تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون). (ط٣). (ج٤) القاهرة: مكتبة الخانجي.

٣٣. السيوطي، جلال الدين. (١٤٣٢ه). ***همع الهوامع في شرح جمع الجوامع***. (تحقيق: أحمد شمس الدين). (ج٤). بلا م: ناب مصطفوي.

٣٤. ـــــــــــــــ. (١٩٨٧م). ***الأشباه والنظائر في النحو***. (تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله). (ج٤). دمشق: مجمع اللغة العربية.

٣٥. الشاطبي، أبو إسحاق. (٢٠٠٧م). ***المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية***. (تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين). (ج١٠). مكة المكرمة: مهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.

٣٦. الشاعر، حسن موسى. (١٩٨٨). ***الكشف عن صاحب البسيط***. مدينه: الجامعة الإسلامية.

٣٧. شُرّاب، محمد محمد حسن. (٢٠٠٧م). ***شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»***. (ج٣). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٨. الشريف المرتضى. (١٤٠٥ه). ***رسائل الشريف المرتضى***. (إعداد: السيد مهدي الرجائي). (ج٤). قم: منشورات دار القرآن الكريم.

٣٩. العكبري، أبو البقاء. (بلا تا). ***ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان***. (ضبطه وصححة وضع فهارسه: مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي). (ج٤). بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

٤٠. المالقي، أحمد. (بلا تا). ***رصف المباني في حروف المعاني***. (تحقيق: أحمد محمد الخراط). دمشق: مجمع اللغة العربية.

٤١. المبرد، أبو العباس. (١٩٩٨م). ***الكامل في اللغة والأدب***. (تحقيق: عبد الحميد هنداوي). (ج٤). بلا م: وزارة الأوقاف السعودية.

٤٢. ـــــــــــــــ. (٢٠٠٠م). ***المقتضب***. (تحقيق: حسن حمد وإميل بديع يعقوب). (ج٤). بيروت: دارالكتب العلمية.

٤٣. المدني، السيد عليخان. (١٤٣١ه). ***الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية***. (تحقيق: السيد أبو الفضل السجادي). قم: ذوي القربى.

٤٤. المرادي، بدر الدين. (٢٠٠١م). ***توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.*** (شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان). (ج٦). القاهرة: دارالفكر العربي.

٤٥. ناظر الجيش، محب الدين. (٢٠٠٧م). ***شرح التسهيل المسمى بتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد.*** (دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وجابر محمد البراجة). (ج١١). القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

٤٦. النخجواني، نعمة الله بن محمود. (١٩٩٧م). ***الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية.*** (ج٢). الغورية: دار ركابي للنشر.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی